جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

مخطط مقياس: القانون المدني

- مصادر الالتزام-

د. سفيان ذبيح

2025/2024م

المحتويات

1-معلومات حول المقياس: 2
2-ملخص المقياس 3
3-مكانة المقياس في البرنامج: 3
4-محتوى المقياس: 3
5-المكتسبات القبلية: 5
6-أهداف التعليم: 5
7-طريقة وأسلوب التقييم: 5
8-أنشطة التعليم والتعلم: 5
9-المقاربة البيداغوجية 5
10-سيرورة العمل: 6
11-أهداف المقياس: 6
12-مصادر ومراجع للمساعدة: 6

1-معلومات حول المقياس:

- جامعة محمد بوضياف المسيلة
- كلية الحقوق والعلوم السياسية
- قسم: الحقوق
- المقياس: القانون المدني
- الفئة المستهدفة: موجه لطلبة السنة الثانية حقوق، جذع مشترك (نظام LMD)
- الرصيد: 07
- المعامل: 02
- الحجم الساعي: ثلاث ساعات في الأسبوع بالنسبة للمحاضرة، وساعة ونصف بالنسبة للتطبيق.
- التوقيت: 08:00 إلى 15:30 يوم الثلاثاء من كل أسبوع، بمعدل ساعة ونصف لكل فوج من الأفواج: (17، 10، 6) حسب البرنامج المعتمد من قبل الإدارة.
- مكان التدريس: المجمع (z) القاعات: (5، 10، 6).
- طريقة التدريس: محاضرة، وتطبيق.
- طريقة التقييم: تكون بالامتحان الكتابي في نهاية السداسي بالنسبة للمحاضرة، وبطريقة التقييم بالنسبة للتطبيق (معايير: التحضير والمشاركة، انجاز البحث، امتحان نهاية السداسي).
- الموسم الجامعي: 2024-2025م.

- معلومات حول الأستاذ وطرق التواصل معه:

- الأستاذ: سفيان ذبيح
- الدرجة العلمية: دكتوراه (ل م د)
- التخصص: قانون خاص
- الرتبة: أستاذ مساعد

- التواصل يكون عبر الإيميل المهني: debih.soufiane@univ-msila.dz

2-ملخص المقياس: يعتبر مقياس القانون المدني من المقاييس الرئيسية بالنسبة لطلبة السنة الثانية حقوق؛ حيث تنظم نصوصه المعاملات المدنية الخاصة للإنسان باعتباره فردا في المجتمع؛ سواء ما تعلق بعلاقاته الأسرية أو ما تعلق بعلاقاته المهنية والطائفية -في البلدان متعددة الطوائف-ويعد بمثابة الشريعة العامة لجميع القوانين الخاصة كالقانون التجاري، وقانون العمل وقانون الأسرة، والقانون الدولي الخاص، والعقاري...، مع ملاحظة أن تنظيم القانون المدني في الجزائر وغيرها من البلدان العربية يقتصر على المعاملات المدنية ذات الطابع المالي دون الطابع الشخصي؛ حيث تخصص لهذه الأخيرة فروع مستقلة (قانون الأسرة، قانون الأوقاف) تستمد أصولها من الديانة الإسلامية ونقصد بها علاقات الخطبة الزواج، انحلال الرابطة الزوجية، النيابة الشرعية، المواريث وعقود التبرعات...

وبالرجوع للقانون المدني الجزائري فقد صدر بموجب الأمر رقم: 75-59 المؤرخ في: 26 سبتمبر 1975م، وقد كان مقسما على أربعة كتب؛ تضمن الكتاب الأول بتطبيق القوانين وآثارها كما بين أحكام الأشخاص الطبيعية والاعتبارية، أمّا الكتاب الثاني فقد اهتم بأحكام الالتزامات والعقود، في حين نظم الكتاب الثالث الحقوق العينية الأصلية، أما الكتاب الرابع فخصص للحقوق العينية التبعية، وقد عرف القانون المدني الجزائري عدّة تعديلات في الآونة الأخيرة كان أبرزها تعديل سنة 2005م؛ وذلك بالقانون رقم: 05-10 المؤرخ في: 20 جوان2005م، والذي تضمن تعديلا لبعض الأحكام المتعلقة بالالتزامات والعقود، وكذا تعديل سنة 2007م (القانون رقم: 07-05) المؤرخ في 13 ماي 2007م والذي أضاف وعدّل من بعض الأحكام المتعلقة بالإيجارات.

أمّا فيما تعلق بهذا المقياس فسنتناول فيه نظرية الالتزام بداية بجزئها الأول والمتعلق بمصادر الالتزام؛ حيث أفرد المشرع الجزائري الكتاب الثاني من القانون المدني لأحكام الالتزامات والعقود مقسما إيّاه إلى أحد عشره بابا؛ خصص ستة أبواب منها لنظرية الالتزام الباب الأول منها حدد فيه المشرع مصادر الالتزام؛ والمتمثلة في: القانون، العقد، الإرادة المنفردة، العمل المستحق للتعويض، أشباه العقود، أمّا الباب الثاني مخصص لآثار الالتزام، الباب الثالث متعلق بالأوصاف المعدلة لأثر الالتزام، الباب الرابع خصص لحالات انتقال الالتزام حوالة الحق وحوالة الدين، الباب الخامس لحالات انقضاء الالتزام الوفاء الانقضاء بما يعادل الوفاء، الباب السادس مخصص لإثبات الالتزام.

وسنتطرق في السداسي الأول حسب البرنامج الخاص بالسنة الثانية حقوق إلى دراسة: مصادر الالتزام؛ وفيه محاور: أولها الإطار المفاهيمي لنظرية الالتزام، وثانيها القانون كأول مصدر للالتزام، ثم العقد كمصدر للالتزام، ثم الإرادة المنفردة، ثم العمل المستحق للتعويض، ثم أشباه العقود (تماشيا مع تقسيم وتنظيم وتسمية المشرع الجزائري لها).

3-مكانة المقياس في البرنامج: ينطوي هذا المقياس على أهمية بالغة بالنسبة لطلبة الحقوق كونه يعد من المقاييس التي لا غنى عنها بالنسبة لطلبة القانون ككل، نظرا للموضوعات التي يتناولها والتي تعد الشريعة العامة للقوانين الخاصة.

4-محتوى المقياس: يحتوي هذا المقياس على ستة محاور؛ يحتوي كل منها على مجموعة من العناصر، حيث تم تدعيمها بمجموعة من التمارين والتي من شأنها أن تزيد وتعزز من قدرة الطالب على فهم واستيعاب المادة العلمية، وفيما يلي عرض لمخطط المقياس:

- **المحور الأول:** يتناول الإطار المفاهيمي لنظرية الالتزام؛ ويتضمن في جزئه الأول: كلّا من تعريف الالتزام؛ (وفق المذهبين الشخصي والموضوعي أو المادي) وموقف المشرع الجزائري منهما، وكذا تقسيمات الالتـــزام، وفي جزئه الثاني يتضمن: ماهية نظرية الالتزام، وخصائصها، وتطورها.

-**المحور الثاني**: يتناول القانون كمصدر للالتزام.

-المحور الثالث: يتناول هذا المحور العقد كمصدر للالتزام؛ وفيه ثلاثة مواضيع: الأول يتعلق بمفهوم العقد، وفيه (بيان ماهيته، وكيفية انعقاده وبطلانه)، والثاني يتناول آثاره (من حيث الموضوع أي القوة الملزمة له، وكذا من حيث الأشخاص؛ أي بالنسبة للخلف العام والخاص والدائنين والغير)، والثالث يتناول زوال العقد؛ وذلك بطرقه الثلاث: الفسخ والانفساخ والدفع بعدم التنفيذ.

- المحور الرابع: يتناول الإرادة المنفردة كمصدر للالتزام وتطبيقاتها في القانون المدني الجزائري.

- المحور الخامس: يتناول العمل المستحق للتعويض كمصدر للالتزام؛ وسنتطرق من خلاله لدراسة المسؤولية التقصيرية في القانون المدني الجزائري.

-المحور السادس: يتناول أشباه العقود كمصدر للالتزام وهي: الفضالة والدفع غير المستحق.

وفيما يلي عرض للخارطة الذهنية للمقياس:

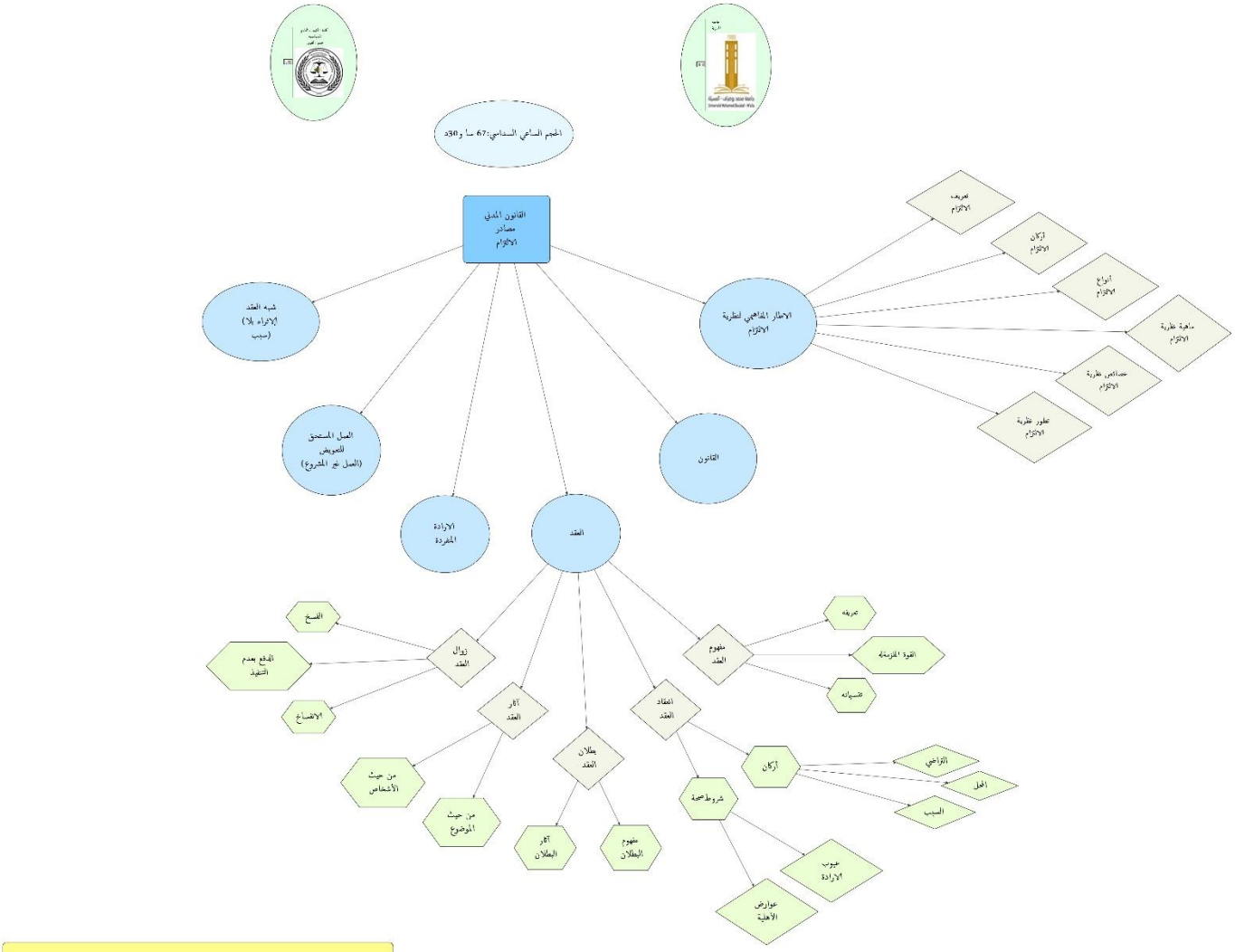

بعض المراجع المتعلقة بالمقياس:

- الأمر رقم:05-10 المؤرخ في20 جوان2005 المعدل لقانون المدني.
- علي فيلالي، الالتزامات، النظرية العامة لعقد، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2013.
- فاضلي إدريس الوجيز في النظرية العامة للالتزام . ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.
- خليل أحمد حسن قدادة، الوجيز في شرح القانون المدني الجزائري ، الجزء الأول، مصادر الالتزام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- العربي بلحاج، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري، الجزء الأول، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.
- علي علي سليمان، النظرية العامة للالتزام ، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2005.
- علي علي سليمان، مصادر الالتزام في القانون المدني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006.
- محمد صبري السعدي، الواضح في شرح القانون المدني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012.
- محمد السعيد جعفور، مذكرات في صحة العقد وبطلانه في القانون المدني و الفقه الإسلامي، دار هومة ، الجزائر ، د ن ن.
- (عبد الرزاق أحمد السنهوري ، الوسيط في شرح قانون المدني الجديد (نظرية الالتزام بوجه عام ، مصادر الالتزام ، المجلد الأول ، الطبعة الثالثة ، القاهرة.

الأستاذ: د. سفيان ذيب
debih.soufiane@univ-msila.dz

يستهدف هذا المقياس طلبة السنة الثانية جذع مشترك ليسانس حقوق، وبعد من المقاييس الأساسية،
معامله2 ، ورصيده:2، يدرس على شكل محاضرة وتطبيق

5-المكتسبات القبلية: حتى يستطيع الطالب استيعاب هذا المقياس بسهولة يجب أن يكون على دراية بالمقاييس التالية:
- المدخل إلى العلوم القانونية (نظرية القانون، نظرية الحق).
- تاريخ النظم.

6-أهداف التعليم:
أ-مستوى المعرفة والتذكر (المكتسبات القبلية) knowledge: من خلال هذا المستوى سيكون الطالب قادرا على استحضار وتذكر ما لديه من معارف مسبقة ومكتسبات قبلية تتعلق بمواضيع القانون المدني وتحديدا تلك التي تناولها في مقياس المدخل إلى العلوم القانونية، وتاريخ النظم.
ب-مستوى الفهم والاستيعاب(comprehension): من خلال هذا المستوى سيتمكن الطالب من الحصول على المعلومات المتعلقة بموضوع كل درس، كما يمكنه من الوقوف على ماهية القانون المدني ومفهوم نظرية الالتزام ومصادرها، وكذا جميع المفاهيم المرتبطة بها.
ج-مستوى التطبيق (Apply): يتمكن الطالب من خلال هذا المستوى من توظيف المعلومات والمعارف التي تلقاها كما يتمكن من خلال من فهم وتحليل النصوص القانونية المنظمة لهذا الموضوع وكذا القضايا والاشكالات العملية والتطبيقية التي يطرحها.
د-مستوى التقويم (evaluation): من خلال هذا المستوى سيتمكن الطالب من استخدام معارفه ومكتسباته في ترتيب أفكاره وصياغة ملخص حول موضوع كل درس، وللمقياس ككل بعد انتهائه من دراسته، إلى جانب تمكنه من حل التمارين المعروضة عليه.
- **ملاحظة**: يقوم الطالب بحل مجموعة من التمارين في كل مستوى وذلك للوقوف على مدى إحاطته وفهمه للموضوع المدروس.

7-طريقة وأسلوب التقييم: المقياس عبارة عن محاضرة وتطبيق؛ وبالتالي فإنّ التقييم فيه يكون بالامتحان بالنسبة للمحاضرة والعلامة تكون من 20، واستنادا على المعايير التي تضعها الإدارة عادة بالنسبة للتطبيق والمتمثلة في: البحث والتحضير والمشاركة وكذا الامتحان في نهاية السداسي، ومعدل المقياس يكون بضرب علامة المحاضرة في اثنان زائد علامة التطبيق على ثلاثة في معامله.

8-أنشطة التعليم والتعلم: حتى يستطيع الطالب استيعاب كل المفاهيم التي يتم التطرق لها أثناء المحاضرة ويتمكن من القيام بجميع نشاطات التعلم يجب عليه حضور المحاضرات وكتابة ما يتم القاؤه من قبل الأستاذ وتدوين جميع الملاحظات المتعلقة بالنقاشات التي تجرى أثناءها، وتبادل وجهات النظر والآراء حولها.
9-المقاربة البيداغوجية: ترتكز المقاربة البيداغوجية على ثلاث ركائز وهي: (المعارف، الخبرة المكتسبة، توظيف المعرفة)، وتعتبر هذه الكفاءات مهمة وأساسية في عملية التعلم وتحتاج إلى منهجية للوصول إلى تحقيقها، كما ستدعم بتقويمات عن بعد وحضوريا لاختبار قدرة الطالب على استيعاب المعلومات المقدمة وتحقيق الأهداف المرجوة، وفيما يلي بيان ذلك:
أ-المعرفة: في هذه الدروس سيكتسب الطالب الكفاءة عن طريق تخزين كل المعلومات والمفاهيم الخاصة بمقياس القانون المدني، وتدعم هذه الكفاءات بتمارين وأسئلة نظرية حول مدى الفهم واستيعاب المعلومات ويكون باختبارات:QUIZ .

ب-الخبرة المكتسبة: هي تلك التي تكتسب من المعارف التي يتلقاها الطالب، والتي تمكنه من تطبيق المعارف والمفاهيم والمعلومات حول القانون المدني، وتدعم هذه الكفاءة ببعض التمارين المتنوعة التي تزيد من استيعاب الدرس وتثري المفاهيم المقدمة.

ج-**توظيف المعرفة:** أو ما يسمي بالمواقف فهي الخطوة التي تتيح للطالب المرور إلى مرحلة أكثر تقدما في مساره التكويني حيث ينتقل إلى كفاءة توظيف المعرفة وتتمثل في تطبيق المفاهيم المكتسبة في دراسته للمواضيع المتعلقة بالمقياس.

10-سيرورة العمل: مقياس القانون المدني يدرس بشكل محاضرة وتطبيق في آن واحد؛ يتم من خلال المحاضرة عرض المعلومات والمفاهيم المتعلقة به وتحليلها وشرحها، والبحث فيها وتطبيق ما تم تناوله من خلالها في حصة التطبيق.

11-أهداف المقياس:

1-الهدف العام للمقياس: معرفة الطالب وإدراكه لمعنى وماهية مصادر الالتزام بأنواعها الخمسة.

2-الأهداف الخاصة للمقياس:

2-1-تعريف الطالب بالمفاهيم الأساسية للمقياس عن طريق تزويده بالمعلومات النظرية الخاصة بالمقياس، وكذا العمل على تعزيز فهمه للمسائل والموضوعات التي يتناولها هذا الأخير والمناهج التي يعتمد عليها في حل المنازعات المتعلقة به.

2-2-العمل على تمكين الطالب من تكوين رصيد معرفي خاصة فيما تعلق بمواضيع القانون المدني، خاصة فيما تعلق بمصادره وتحديدا العقد كونه أهمها على الإطلاق.

2-3-تقوية ملكة التحليل والنقد لدى الطالب وتشجيعه على حل بعض المسائل المتعلقة بانعقاد العقد أو بطلانه، الخاص وذلك بالاعتماد على ما تلقاه من معلومات ومعارف خاصة.

12-مصادر ومراجع للمساعدة:

-القانون رقم: 10-05 المتضمن القانون المدني الجزائري.

- علي علي سليمان، النظرية العامة للالتزام، ط8، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م.

- علي فيلالي، الالتزامات، النظرية العامة للعقد، ط3، موفم للنشر، الجزائر، 2013م.

- فاضلي إدريس الوجيز في النظرية العامة للالتزام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009م.

- خليل أحمد حسن قدادة، الوجيز في شرح القانون المدني الجزائري، ج1، مصادر الالتزام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

-العربي بلحاج، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري ، ج1، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.

-علي علي سليمان، مصادر الالتزام في القانون المدني الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006.

- محمد صبري السعدي، الواضح في شرح القانون الحديث، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2012

- فرج علواني هليل، البطلان في قانون المرافعات المدنية، (د، ط)، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008.

- محمد السعيد جعفور، نظريات في صحة العقد وبطلانـه في القانون المـدني والفقه الإسلامـي، دار هومة، الجزائـر، د ت ن.
-عبد الرزاق أحمد السنهوري، الوسيط في شرح قانون المدني الجديد (نظرية الالتزام بوجه عام ، مصادر الالتزام) مج1، ط3، القاهـرة.